

مدى إمكانية استجابة المصارف العربية لمتطلبات لجنة بازل مع اشارة الى العراق

مصطفى كامل رشيد *

المستخلص

تسعى متطلبات لجنة بازل الاولى والثانية الى تدعيم الثقة في التعاملات المصرفية من خلال تدنية ومعالجة الانشطة عالية المخاطر ، اذ ان الالتزام بمتطلبات لجنة بازل يعد وقاية ورقابة شمولية لانشطة المصرف لكل من المودعين والمقترضين والمصرف .
ان المصارف العربية بشكل عام والمصارف العراقية بشكل خاص لم تكن مهمة لمتطلبات لجنة بازل ولو في حدها الأدنى ، وهذا دليل على ان المصارف العربية كانت على تواصل مع المتغيرات التي طرأت على مستوى الصناعة المصرفية العالمية .

ABSTRACT:

Basel committee first , second requirement seek to trust supported in banking transaction within treating and minimum high risk activities . The obligation in Basel committee has been watcher comprehensive and safety of Bank activity for Bank , lender .

The Arab Banks generally , Iraqi Banks specially did not cardess Basel committee require . until in law level it .

Therefore that is proof on Arab Banks had been Contentiously with achanging of happened in world industry Banks .

* مدرس مساعد / الجامعة المستنصرية/كلية الادارة والاقتصاد/قسم الاقتصاد

مقبول للنشر بتاريخ 2007/11/7

المقدمة:

تشكلت لجنة بازل (للائظمة المصرفية والممارسات الرقابية) والتي ترادفها اصطلاحاً باللغة الانكليزية (Committee on banking regulations and supervisory practices)، من ممثلي السلطات الرقابية في البنوك المركزية لمجموعة الدول العشرة وهي (كندا، فرنسا، المانيا، اليابان، ايطاليا، هولندا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الامريكية). وكانت اللجنة تعقد اجتماعها في مدينة بازل في سويسرا وهو مقر بنك التسويات الدولية (Bank of International Settlement) وذلك برئاسة كوك من انكلترا، ومن هنا جاءت تسمية اللجنة ببازل.

وقد عقد محافظو البنوك المركزية للدول العشرة اجتماعهم عام (1974) في بازل للنظر في التقرير الاول الذي رفعتة اللجنة لهم والذي استهدف تحقيق التوافق باللائظمة والممارسات الرقابية الوطنية فيما يتعلق بقباس كفاية راس المال، والمعايير الخاصة بها وذلك للمصارف التي تمارس الاعمال الدولية. وقد انجزت اللجنة تقريرها النهائي وقدمته في تموز 1988 من قبل مجلس المحافظين، وقد استهدفت جهود اللجنة تحقيق الغايات التالية:-

- 1- المساعدة في تقوية النظام المصرفي الدولي.
- 2- ازالة مصدر هام للمنافسة غير العادلة بين المصارف الناشئة عن الفروقات في متطلبات الرقابة الوطنية بشأن كفاية راس المال المصرفي ومعايير كفايته المناسبة.
- 3- وضع اطار لراس المال مبني على اساس المخاطرة.

فرضية البحث

هل من الممكن ان تنسجم مقررات لجنة بازل مع واقع المصارف العربية بشكل عام والمصارف العراقية بشكل خاص، كي يكون دافع ومحفز لزيادة كفاءتها الائتمانية، ومخفض لحجم المخاطر التي تتعرض لها.

مشكلة البحث

ان تكوين النظم المصرفية العربية رغم التطورات التي اضيفت اليها ومتابعتها المتلاحقة لتطور تكنولوجية الصناعة المصرفية العالمية، الا انها لازالت تعد ضيقة بالمقارنة مع مثيلاتها في الدول المتقدمة، الامر الذي سيضع الكثير من الصعوبات امام الالتزام بمقررات لجنة بازل بالنسبة للمصارف العربية بشكل عام والمصارف العراقية بشكل خاص.

مقدمة البحث

مدى انطباق متطلبات كفاية رأس المال لمقررات لجنة بازل على المصارف العربية بشكل عام والمصارف العراقية بشكل خاص في ظل وضعها الحالي.

المبحث الأول : مقررات لجنة بازل (1)

تتعرض المصارف التجارية الى العديد من المخاطر المالية والمصرفية والائتمانية، بسبب الظروف المحيطة، منها عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والذي ترك اثار سلبية على عمل هذه المصارف، لذا جاءت مقررات لجنة بازل (1) كنتيجة، من اجل الحد من حجم الاخطار التي تتعرض لها المصارف التي تمارس النشاط المصرفي الدولي، وفيما يلي مقررات لجنة بازل (1) وهي:-

أولاً:- قياس كفاية رأس المال

يقصد بمفهوم كفاية رأس المال (Capital Adequacy): (مقدار رأس المال المناسب للهيكل المالي للمصرف). ومن المفترض ان رأس المال الممتلك يخدم أغراضاً معينة، ومستوى رأس المال قد يصبح غير كافٍ إلى المدى الذي لا يخدم هذه الأغراض⁽¹⁾. ولقد جرى الاتفاق في اطار مباحثات لجنة بازل (1) على تقسيم رأس المال على شريحتين، وذلك لتحقيق اهداف رقابية:-

أ- الشريحة الاولى:- وتمثل رأس المال الاساسي (Core Capital)، وتشمل رأس المال المدفوع المتمثل بالاسهم العادية، والاحتياطيات المعلنة.

ب- الشريحة الثانية:- ويمثل رأس المال المساند او التكميلي (Supplementary Capital)، ويشمل احتياطيات تقييم الموجودات (Asset Valuation Reserves) ومخصصات الاحتياطيات العامة، لخسائر القروض (general loan loss)، والقروض طويلة الاجل من الدرجة الثانية (Subordinated Term Debt)⁽²⁾.

وفي عام 1993 اخذ بنظر الاعتبار المخاطر الائتمانية، مخاطر السوق وتشمل (مخاطر تقلبات اسعار الفائدة، مخاطر تقلبات اسعار الصرف، مخاطر تقلبات اسعار عقود الاسهم والسلع ويطلق عليها بعقود المشتقات)، وقد جرى اضافة شريحة ثالثة الى رأس المال تتمثل في القروض المساندة لاجل سنتين وفقاً لمحددات معينة (اي الديون الفرعية قصيرة الاجل، مما يسمح بتحويلها

الى حقوق الملكية اذا عجزت الشركة عن الوفاء بمتطلبات راس المال النظامية)، فضلا عن الشريحتين القائمتين، وتستخدم الشريحة الثالثة لتغطية مخاطر السوق فقط. وفي يونيو عام 1999 جرى الاخذ نظر الاعتبار نوعية جديدة من المخاطر، وهي مخاطر التشغيل (Operational Risk) تضاف الى المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق، وكان سبب الاهتمام بهذا النوع من المخاطر نتيجة التطور بالصناعة المصرفية واستخدام التكنولوجيا وممارسة المصارف نشاطها على مستوى عالمي، وقد جرى تخصيص نسبة (12% - 15%) من راس المال لمخاطر التشغيل، ومن ثم جرى تعديل النسبة لتكون (12%). وسنتناول في الفصل الثاني قواعد الملاء المالية للمصارف وفق مقررات لجنة بازل (1) بشيء من التفصيل.

وتحدد اهمية راس المال في المصارف من خلال⁽³⁾:-

- 1- امتصاص الخسائر المحتملة
- 2- المحافظة على الرصانة المالية.
- 3- تعزيز ثقة الجمهور.
- 4- توسيع قبول الودائع واستخدامها.
- 5- شراء الموجودات الثابتة.

ثانياً:- انواع المخاطر التي تطرقت لها لجنة بازل (1)

ان اللجنة ركزت على المخاطر الائتمانية متمثلة بالطرف المقابل (المدين) بارجاع الدين، وهناك مخاطر اخرى تطرقت لها اللجنة، كمخاطر السيولة، مخاطر الاستثمار، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر سعر الصرف، ووضعت لها اوزان المخاطر الخاصة بها.

وقد درست لجنة بازل (1)، اوزان اضافية لتعكس مخاطر الاستثمار، وان اللجنة ترى ان بإمكان السلطات الرقابية ان تخصص:-

وزن صفر% او اوزان متدنية للمطلوبات الحكومية المحلية، ووزن 10% للمطلوبات التي مدتها تقل عن السنة، و 20% لما يستحق بعد سنة⁽⁴⁾.

ثالثاً:- مقررات لجنة بازل (1) والمصارف العربية

تعد مقررات لجنة بازل (1) غير مناسبة للتعقيدات الكبيرة التي تنسم بها العمليات المصرفية الموحدة، على الرغم من انها اوجدت شرائح او اصناف المخاطرة ووضعت الاوزان الخاصة بها، كذلك لا تهتم اللجنة بالادارة المصرفية ولاتشجع الادارة المصرفية الافضل في معالجة المخاطر⁽⁵⁾.

اما بالنسبة للاقطار العربية فتعد لجنة بازل (1) مجحفة الى حد ما بحق الدول العربية، فقد صنفتها ضمن المجموعة الثانية(*)، مما لاشك فيه انه سيؤثر على راسمال هذه المصارف ويتطلب توفير سلطات رقابية عربية لدعم ميزانياتها العامة.

لذلك على المصارف العربية والسلطات الرقابية ان تاخذ بنظر الاعتبار معايير العمل المصرفي والرقابة المصرفية الدولية الجديدة، لكي تضطلع هذه المصارف والسلطات الرقابية بدور بارز في الصيرفة العالمية، سواء في مجال الاقراض والمقاصة وجذب رؤوس الاموال والودائع الخارجية، او لكي تفتح المصارف العربية فروعاً لها او مكاتب في الخارج.

لذلك اتخذت السلطات النقدية في الدول العربية بعض الاجراءات للتخفيف من اثار مقررات لجنة بازل (1) منها⁽⁶⁾:-

1- عدم المبالغة في وضع نسب ترجيحية لبنود موجودات المصارف، وذلك تسهيلاً للقطاع المصرفي، وتخفيض الآثار السلبية في الوضع الاقتصادي لبلدانها، لان زيادة نسبة الترحيح لمخاطر الموجودات يؤدي الى زيادة حجم الموجودات المرجحة باوزان المخاطرة ومن ثم انخفاض نسبة كفاية راس المال المصرف.

2- تعديل حجم القاعدة الراسمالية للمصرف:- من البديهي ان الزيادة في راس المال يؤدي الى زيادة القاعدة الراسمالية، ومن ثم زيادة كفاية راس المال للمصرف والعكس صحيح، وقد وضعت اللجنة للزيادة حدوداً والخصم من القاعدة الراسمالية وكما يلي:-

- يجب ان لايزيد راس المال الاضافي على 100% من راس المال الاساس.
- سمحت بالاضافة الى الاحتياطي اعدة التقييم والمخصصات العامة لخسائر الديون، وديون طويلة الاجل على المصرف تزيد على خمس سنوات.

(*) قسمت لجنة بازل (1) الدول الى مجموعتين وهما:-

المجموعة الاولى: وتشمل الدول ذات المخاطر المتدنية، وتضم الدول الاعضاء في لجنة بازل (العشرة) والدول التي عقدت ترتيبات اقتراضية خاصة مع صندوق النقد الدولي، المرتبطة بترتيبات الصندوق العام للاقراض وهي استراليا، النمسا، الدنمارك، فنلندا، اليونان، ايسلندا، نيوزلندا، النرويج، البرتغال، السعودية، تركيا.

المجموعة الثانية: وتضم مجموعة الدول ذات المخاطر العالية وتشمل باقي دول العالم بما فيها اقطار الوطن العربي (ما عدا السعودية).

المصدر:- د. خليل محمد حسن الشماع، تقرير لجنة بازل فيما يتعلق بكفاية راس المال (الملاءة المالية)، 1990، ص12.

- خضم المساهمات في شركات مالية ومصارف.
- خصم ما يزيد على 1.25% من الديون للمخصصات العامة للديون.
- لا تخصم ولا تضاف المخصصات الخاصة لغرض معين.
- خصم (الشهرة، حقوق الامتياز، مصاريف التأسيس والتطوير).

المبحث الثاني: قواعد الملاءة المالية في المصارف بمواجهة مخاطر السوق مقترحات لجنة بازل (1)

ان المصارف التي تتعرض لمخاطر السوق ستواجه متطلبات اضافية بشأن راس المال. ولكن كما تقترح لجنة بازل(1) ايضا، فان وضع مخاطر الائتمان يمكن تحقيقه الى حد كبير، وبالنسبة الى الكثير من المؤسسات فان متطلبات راس المال الكلية قد تنخفض.

لقد تم وضع القواعد الدولية بشأن الملاءة المالية عندما تبنى اتفاقية بازل (1) في عام 1988. وباختصار، تتمثل هذه القواعد بانه يتطلب من المصارف الاحتفاظ براس مال معين لمواجهة المخاطرة بنسبة محددة وفقا لمخاطر الائتمان في موجوداتها والتزاماتها خارج ميزانياتها. وهذه القواعد تتبناها الان دول كثيرة، بالاضافة الى تلك الدول المتمثلة في لجنة بازل. و لحماية المصرف والمتعاملين معه من مخاطر الافلاس والعسر المالي فانه من الهمية وضع معايير دولية كي تمنع نشوب فروقات في القوانين الوطنية تعمل على تشويه المنافسة في سوق الصيرفة الدولية. ان الحد الادنى المعياري لراس المال المطلوب في مواجهة مخاطر الائتمان هو 8% وفي الدول المتقدمة يمكن ان يصل الى 12%.

وقد تؤثر مقترحات لجنة بازل باتجاه انشطة الصيرفة التي تقوم بها المصارف، اعتمادا على الطريقة التي تقوم المصارف بها بادارة مختلف انواع المخاطر.

وسنستعرض الان وصف عام للقواعد المقترحة من لجنة بازل(1) في مواجهة المخاطر المختلفة السائدة في السوق، و التنقيب في مدى نجاح هذه القواعد في الحد من هذه المخاطر.

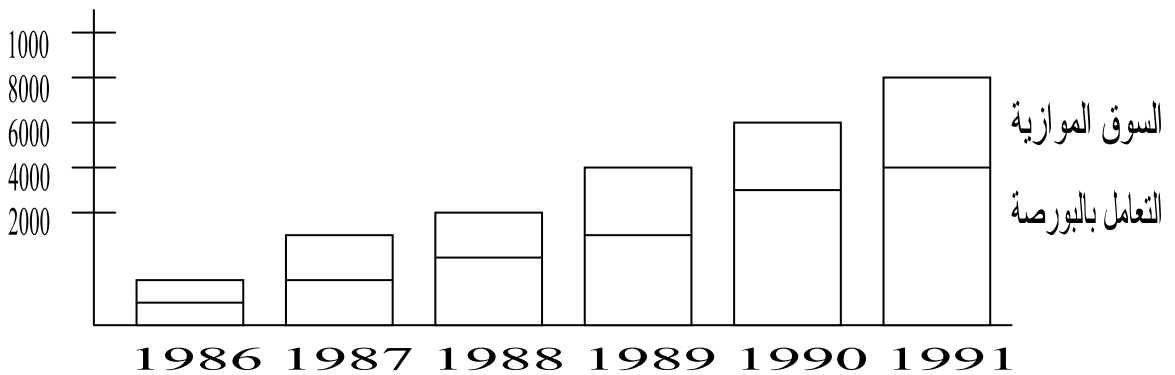
المخاطر التي تتعرض لها المصارف

تتعرض المصارف باستمرار، لمختلف أنواع المخاطر، والتي هي متصلة في انشطتها بجانب المخاطر السوقية والائتمانية، هناك، مثلا، مخاطر السيولة والمخاطرة القانونية والادارية. والنوع الأكثر أهمية من هذه الفئات هي مخاطر الائتمان، أي مخاطرة تعرض مصرف معين لخسارة ما بسبب عدم قدرة طرف مقابل معين على تلبية الالتزامات. وتوسيع معايير راس المال من مخاطر الائتمان الى الأنواع الأخرى من المخاطرة كان محل البحث حتى قبل تبني اتفاق بازل. وفي ذلك الوقت، كان عدد من المراقبين من عدة دول يبحثون مخاطر السوق، ومع تخفيف القيود التنظيمية على الأسواق المالية وتطور هذه الأسواق، أصبحت المصارف المعنية، على نحو متزايد في تبادل الصرف الاجنبي والسندات. وهذا أدى الى تعريضها الى مخاطر السوق أي مخاطر الخسائر الناجمة عن التحركات في أسعار السوق.

والان توجد قائمة مطولة من الأدوات المالية التي تم التعامل بها في الأسواق المالية، الا ان استخدام هذه الأدوات يمكن ان يرفع ويخفض مخاطر السوق، وتعد المشتقات (Derivatives) أهم هذه الأدوات، حيث نمت أسواقها بشكل هائل كما يتضح في الشكل (1) ادناه:

الشكل (1)

سواق ادوات مشتقات معينة (العقود القائمة كارقام اسمية بمليارات الدولارات)

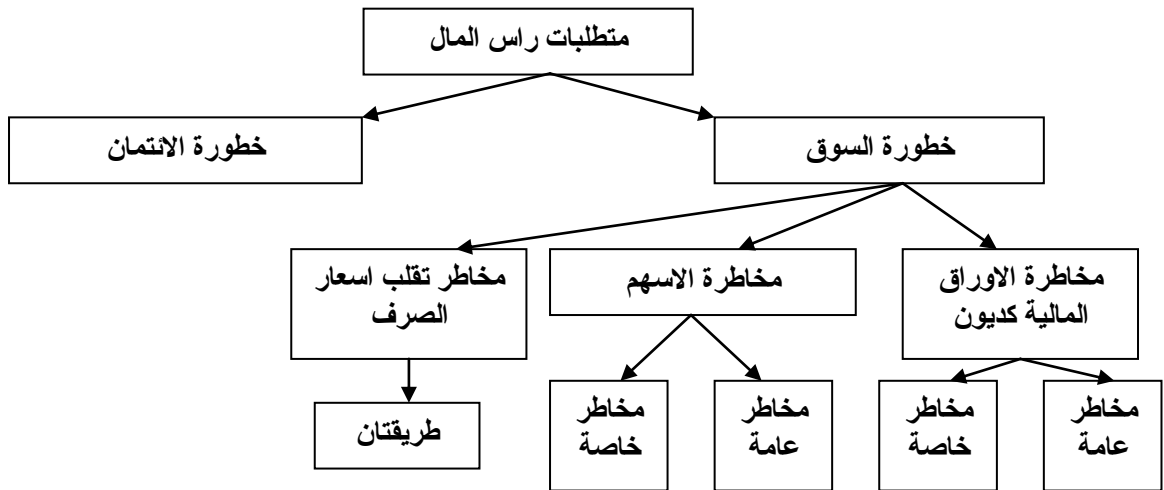


Source: BIS, Recent Development in International Interbank Relations, Basle, oct. 1992, p.49.

وكان بحث دقيق للمخاطر السوقية الثلاثة - المرتبطة بأسعار الصرف وأسعار الاسهم وأسعار الفائدة - قد قام به ثلاثة مجاميع عمل في عام 1986 معينة من قبل لجنة بازل. وكان الغرض من هذا البحث إيجاد طرق ملائمة لقياس المخاطر المختلفة، ووضع وا تحديد متطلبات رأس المال ذات الصلة، كما موضح في الشكل (2) ادناه:

الشكل (2)

نموذج متطلبات رأس المال في مواجهة مخاطر الائتمان والسوق



Source: Reobert Bergqvist & Mats Erigsson, Capital Adequacy Rules for market Risks Averages Risk bank Quarterly Review, Stockholm, 3-1993, p:6.

وقدمت مجاميع العمل هذه مقترحات فنية بحتة الى لجنة بازل^(*)، والتي عرضتها امام اطراف السوق والاطراف الاخرى ذات الاهتمام، لابداء الراي بشأنها.

1- مخاطر تقلبات سعر الصرف

(*) للحصول على عرض اكثر شمولية وتفصيل للمقترحات انظر:

- Basle Committee on Banking Supervision, Treatment of market Risks: Consultative Proposal, Basle, April 1993.
- Basle Committee on banking Supervision, Supervisory Recognition of netting for Capital Adequacy Purposes: Consultative Proposal, Basle, April 1993.

تنشأ مخاطر تقلبات سعر الصرف من التحركات في سعر الصرف. ومثل هذه التحركات يمكن ان تكون كبيرة كما يتضح من احداث خريف عام 1992 في اوربا. ان متطلبات راس المال في مواجهة مخاطر الصرف الاجنبي تعمل على توفير حوافز معينة يمكن بواسطتها تجنب ان لا تفضي خسائر الصرف الى تعريض قدرة المصرف على الايفاء بالالتزامات الى الخطر.

والطريقة المقترحة لتحديد متطلبات راس المال في مواجهة مخاطر الصرف الاجنبي تتألف من ثلاث خطوات. الاولى، تتضمن احتساب قياس موقف الصرف (الفرق بين الموجودات والمطلوبات) بشكل منفصل بكل عملة معينة. ومن ثم يتم احتساب الموقف الكلي في محفظة العملات الاجنبية في المصرف. واخيرا يتم تحديد متطلبات راس المال. الخطوة 1- الموقف فيما يخص عملة واحدة:

ان الموقف المفتوح الصاف بكل عملة معينة يحسب بطرح جميع المطلوبات بتلك العملة من جميع الموجودات.

وهذا يعني ان المفردات جارج كشف الميزانية (Off-balance sheet) يجب ان تؤخذ ايضا بنظر الاعتبار. فقد يكون لدى مصرف معين، مثلا نشاط معين بحيث ان موجوداته ومطلوباته تتغير في وقت مستقبلي معين.

فمثلا، قد يبيع المصرف عملة معينة في سوق الصرف الاجل. وطبقا لذلك يتعرض هذا المصرف لديون (مطلوبات) معينة بتلك العملة. ويمكن وتوضيح حساب الموقف المفتوح الصاف بعملة واحدة بالجدول⁽⁷⁾ ادناه:

جدول (1)

حساب موقف صاف معين بعملة واحدة

الموقف الفوري	الموقف الاجل	حالات اخرى	الكلي	
A	B	C	A + B + C	الموجودات
D	E	F	D + E + F	المطلوبات
A - D	B - E	C - F	(A+B) - (D+E+F)	الصاف

Source: Bierwag, G. o., During Analysis: Managing Interest Risk, Ballinger Cambridge, 1987, p:13.

والأنواع الأخرى من الالتزامات التي يجب إدخالها في الحساب هي الضمانات التي يكون من المؤكد استدعاؤها، وخيارات العملة الأجنبية، والفائدة المتركمة، والدخل / النفقات المستقبلية المتوقعة بالعملة الأجنبية.

الخطوة 2- الموقف فيما يخص محفظة (مجموعة) من العملات:

بعد قياس الموقف المفتوح الصاف بكل عملة، فإن الخطوة القادمة تتضمن حساب مخاطر الصرف الأجنبي فيما يخص مجموعة من العملات الأجنبية الكلية بالنسبة للمصرف.

وفي ظل مقترح لجنة بازل، يعرض أمام المصارف الاختيار ما بين إجرائين، وهما الطريقة المختصرة، وطريقة المحاكاة الأكثر تعقيداً. والفرق الجوهرى ما بين هاتين الطريقتين هو أن الأولى تجمع الافتراضات العامة المتعلقة بالارتباط بين أزواج من العملات بينما تعتمد الأخيرة على التباين التاريخي (السابق) لأزواج العملات. وسنوضح هاتين الطريقتين بالتفصيل.

أ/ الطريقة المختصرة The Short Method

في ظل الطريقة المختصرة يجري قياس مخاطر الصرف الأجنبي الكلية عن طريق جمع جميع المواقف الصافية بعملات منفردة. ويمكن أن نستعرض المثال أدناه لتوضيح هذه الطريقة. افترض أن المصرف (A) أودع ما يكافئ (100) مليون دينار باليورو لدى مصرف ألماني معين وأن محفظة من الأوراق المالية كانت تتضمن أو تحتوي على سند أمريكي معين بقيمة (75) مليون دينار.

وعند الأخذ بنظر الاعتبار حالة عدم اليقين بشأن سعر صرف الدينار / الدولار الأمريكي في الأشهر القادمة، فإن المصرف قد يخفض الموقف الصاف بالدولار الأمريكي عن طريق بيع الدولارات بالأجل مقابل (50) مليون دينار.

وبالإضافة إلى ذلك، يكون للمصرف عقد أجل معين، يتضمن بيع الدين مقابل (15) مليون دينار. إن هذه المواقف بشأن المصرف الأجنبي موضحة بالجدول (8) أدناه:

الجدول (2)

الموقف الجاري فيما يخص العملات بالنسبة للمصرف (A)

العملات	الموقف الفوري	الموقف الاجل	الموقف الصافي
اليورو	50 +	صفر	50+
الدولار الامريكي	75 +	50 -	25 +
الين الياباني	صفر	15 -	15 -
الدينار العراقي	125 -	65 +	60 -

Source: M, yarru U, The Efficacy of Term Structure Estimation Techniques, Journal of Fixed Income, vo.1, No.4, p:52.

من الجدول اعلاه يلاحظ ان الموقف المفتوح الصاف الكلي فيما يخص العملات الاجنبية هو مقاس بجميع المواقف الصافية القصيرة (مواقف البيع Short)، اي (15+60)، او جميع المواقف الصافية الطويلة (مواقف الشراء Long)، اي (25+50)، كما يتضح من الجدول اعلاه، حيث يعطي مثالنا موقف مفتوح صاف كلي يبلغ (75) مليون دينار. وهذه الطريقة لحساب الموقف المفتوح الصاف الكلي فيما يخص محافظ العملات الاجنبية عتمل على تقليل خطورة الصرف الاجنبي الكلية بالنسبة لتجار العملة المرخص لهم بالعمل، والمؤسسات المالية الاخرى. ان النظام هنا معتمد على الحدود(*) بدلا من متطلبات راس المال.

ب- طريقة المحاكاة The Simulation Method

المحاكاة هي طريقة مستخدمة عادة لتحديد الخسائر المحتملة من مخاطر الصرف الاجنبي وان اثار تحركات الصرف الاجنبي على محفظة معينة هي محل محاكاة بمساعدة بيانات تاريخية تخص الصرف الاجنبي، ولذلك يتحتم على المصرف ان يحسب الارباح / الخسائر محل المحاكاة فيما يخص مواقفها المتعلقة بالصرف الاجنبي في الفترة المدونة او المذكورة⁽⁹⁾.

(*) ويقصد بهذه الحدود بان القواعد العامة المتبقية تحدد مخاطرة الصرف الاجنبي الكلية (+ / - 20%) من وعاء راس المال للمؤسسة المعنية، والموقف الصاف فيما يخص عملة واحدة معينة محدد ايضا (+ / - 10%) من وعاء راس المال.

وهذا يتطلب امكانية الوصول الى قواعد البيانات المحتوية على سلسلة اسعار الصرف لجميع العملات، التي يكون للمصرف فيها مواقف معينة، وكذلك الحصول على مساعدة الحاسبة الالكترونية للقيام بالحسابات.

وفي هذه الحالة تبرز الحقيقة القائلة بان بعض الازواج من العملات تتغير على نحو مشترك الى حد اكبر من عملات اخرى، وطبقا لذلك فقد تتضمن هذه الازواج مخاطرة اقل.

وبالنسبة لطريقة المحاكاة، يجب ان يحدد المشرفون او المراقبون على المصارف معلمات معينة، يمكن ان تطبق على جميع المصارف، ومن المفترض ان تمتلك المصارف مواقف معينة تخص الصرف الاجنبي، ولا تتغير هذه المواقف لفترة اسبوعين، مثلا، ولفترة الامتلاك هذه يجري عمل المحاكاة للارباح / الخسائر.

وفترة الاسبوعان هذه يجري تكرارها بشكل متعاقب فترة (5) سنوات. والحسابات المتحققة هنا تؤدي الى وجود مايقارب (1300) مشاهدة لموقف كل عملة (اي 5 ايام عمل مثلا بالاسبوع 52 اسبوع بالسنة 5 سنوات)⁽¹⁰⁾.

الخطوة 3- تحديد متطلبات رأس المال Determination of Capital Requirement

تحدد مقترحات لجنة بازل (1) متطلبات رأس المال بنسبة (8%) من الموقف المفتوح الصاف الكلي كما هو محسوب بالطريقة المختصرة المذكورة انفا.

وبالنسبة الى المصرف (A) في المثال اعلاه، تكون متطلبات رأس المال عندئذ (6) مليون دينار (أي 8% من 75 مليون دينار).

وقد يتم التخلي عن متطلبات رأس المال في مواجهة مخاطر الصرف الاجنبي بالنسبة لمصارف ذات نشاط قليل في مجال العملات الاجنبية، والتي لاتقوم باتخاذ مواقف تخص الصرف الاجنبي لمصلحتها.

وفي هذا الصدد، وضع شرطان، الاول يتمثل في ضرورة عدم تجاوز الموقف المفتوح الصاف (2%) من وعاء رأس المال، والثاني يتمثل بعدم تجاوز الموقف الاجمالي^(*) (100%) من وعاء رأس المال⁽¹¹⁾.

(*) الموقف الاجمالي يتم التوصل اليه بجمع جميع المواقف الموجبة (الشراء) او جميع المواقف السالبة (البيع). وفي مثالنا السابق، الموقف الاجمالي للمصرف (A) اكبر من هذين النوعين من المواقف، أي الموقف الاجمالي البالغ (125) مليون دينار هو اكبر من الموقفين (أي 50+75).

وبالنسبة الى طريقة المحاكاة تقترح لجنة بازل (1) بان تطابق متطلبات راس المال ما نسبته (95%) من جميع الخسائر.

وهذا يعني ان متطلبات راس المال محدد بأكبر من (65) خسارة بالمصرف الاجنبي محل المحاكاة(**)(12).

وعموما، كلما كانت المحفظة متنوعة اكثر (تحتوي على عملات اكثر) كلما كانت مواجهة خسارة معينة في عملة بربح معين في عملة اخرى اكبر وعندئذ ستكون الخسارة محل المحاكاة اصغر، وطبقا لذلك ستكون متطلبات راس المال اصغر ايضا.

وتقترح لجنة بازل (1) حد ادنى معين من متطلبات راس المال للمصارف المستخدمة طريقة المحاكاة، وهو (3%) من الموقف المفتوح الصاف الكلي، كما هو مقياس بالطريقة المختصرة المنوه عنها سلفا(13).

2- مخاطرة الاسهم (حقوق الملكية)

يمكن تقسيم المخاطر في محفظة تحتوي على اسهم معينة الى نوعين رئيسيين، وهما مخاطرة السوق العامة ومخاطرة خاصة كما يظهر في الشكل (2).

يقصد بمخاطر السوق العامة هي مخاطرة أي تغير في سعر السهم، كنتيجة لتحركات واسعة في السوق. فارتفاع معدلات الفائدة مثلا، تؤدي الى انخفاض عام في اسعار الاسهم. اما المخاطرة الخاصة فهي مخاطرة السعر المتأثر بحدث معين كصدور تقرير سنوي سيئ مثلا، بشكل غير متوقع(14).

وتطبق مقترحات لجنة بازل (1) في هذا الصدد، فقط على حسابات التبادل المعروفة على انها موافق اسهم مكتسبة من قبل مصرف معين، للاستفادة منها في غضون سنة واحدة. وهكذا، لاتطبق المقترحات على اسهم يتم امتلاكها لأكثر من سنة، والتي تستمر متطلبات راس المال ازاءها بكونها تبلغ نسبة (8%)(*).

(**) متطلبات راس المال تستخدم لتغطية (95%) من جميع الخسائر ما بين (1300) مشاهدة، أي ان (5%) منها لن يتم تغطيتها (أي 5% من (1300) مشاهدة = 65 خسارة لا يتم تغطيتها).
(*) ما عدا الممتلكات الكبيرة من الاسهم في شركة معينة تطبق قواعد الملاءة المالية، ومثل هذه الممتلكات يجب تغطيتها بالكامل (100%) عن طريق خصمها من وعاء راس المال.

راس المال في مواجهة مخاطر الاسهم

تقترح لجنة بازل (1) بان راس المال المطلوب لمواجهة مخاطر السوق العامة يجب ان يكون (8%) محسوب وفقا للموقف المفتوح الصاف للمصرف في سوق الاسهم ككل.

وهذا الموقف الصاف هو الفرق بين مجموع موافق الشراء للمصرف، ومجموع موافق البيع التابعة له، فمثلا، يؤدي موقف معين للشراء فيما يخص الاسهم (مثلا، امتلاك فعلي او شراء بالاجل) الى خسارة معينة للمصرف، اذا انخفض سعر الاسهم⁽¹⁵⁾.

ومن جهة اخرى، يولد موقف معين يخص البيع خسارة معينة اذا ارتفع سعر الاسهم، وموقف البيع يمكن ان يوصف بانه امتلاك سالب، وتغطية راس المال هي مطلوبة للموقف الصاف بغض النظر عما اذا كان الموقف شراء او بيع.

اما بالنسبة للمخاطرة الخاصة فان راس المال المطلوب محسوب بجمع موافق الشراء و البيع. وايجاد الموقف الصاف لحالات الشراء والبيع ممكن تمام، اذا كانت هذه المواقف في حالة سهم متماثل. الا ان ذلك ليس ممكن اذا كان هنالك اسهم مختلفة.

وتشمل المخاطر الخاصة الظرف الذي لاتكون فيه تغيرات الاسعار بالضرورة تغيرات مشتركة، او انها لا تتغير نحو مشترك ومن الخطا افتراض ان الخطورة الخاصة هي ممثلة فقط بالمجموع الاجمالي لمواقف البيع والشراء.

وعلى الرغم من وجود ارتباط ضعيف بين اسعار الاسهم فانه كلما كان مدى (تنوع) الاسهم اوسع في حساب التبادل، كلما كانت الخطورة اقل. لانه من المحتمل انه سيتم على الاقل ازالة بعض التغيرات في الاسعار، او الغاء اثرها (سهم يحقق خسارة و اخر يحقق ربح)، واي محفظة متنوعة للاسهم هي بذاتها اقل خطورة من امتلاك متركز (غير متنوع) للاسهم. واسواق الاسهم في الدول الاعضاء بلجنة بازل (1) تختلف تماما من حيث مثلا الحجم وارقام المبيعات، ولذلك لم تكن لجنة بازل (1) قادرة على تحديد موضوع التنوع (في امتلاك الاسهم) بطريقة مقبولة لجميع الدول الاعضاء.

ولذلك ترك الامر لكل دولة بان تحدد معيار تنوع المحفظة. وفي ظل مقترحات لجنة بازل (1)، يعتمد راس المال المطلوب في مواجهة المخاطر الخاصة على درجة التنوع. والتغطية المطلوبة من راس المال في مواجهة المخاطر الخاصة في ظل امتلاك متركز (غير متنوع) للاسهم هي (8%) بينما تكون (4%) كافية لمحفظة متنوعة، كما هو موضح في الجدول ادناه⁽¹⁶⁾:

الجدول (3)

حساب متطلبات راس المال في مواجهة خطورة الاسهم

الموقف الفوري	الموقف الاجل	حالات اخرى	الكلي
A	B	C	A+B+C
D	E	F	D+E+F
موقف البيع			
موقف الشراء			

متطلبات راس المال:

خطورة السوق العامة:

$$X = 8\% \quad X (A+B+C-D-E-F)$$

الخطورة الخاصة:

$$Y = 4\% \text{ or } 8\% \quad Y (A+B+C+D+E+F)$$

Source: Hurgren, RA, Modern Investment theory, prentice Hall, London, 1986, p:86.

3- مخاطرة الاوراق المالية كديون

تتعلق الخطورة السوقية الثالثة بالاوراق المالية كديون، ويمكن النظر اليها من زاويتين. فهندما تتغير معدلات الفائدة السوقية فلا يمكن لاي مصرف ان يقوم على الفور بتعديلات موازية لمعدلات الفائدة على جميع الموجودات والمطلوبات.

ومن جهة اخرى، توجد معدلات الفائدة الثابتة على مختلف فئات الحقوق والمطلوبات في مختلف الفترات. واي تغيير في المعدل السوقي يؤثر عندئذ بالقوة الايرادية المحتملة للمصرف، ومن ثم بالربح المدون لهذا المصرف.

واي تغيير في معدلات الفائدة السوقية يؤثر ايضا بالقيمة السوقية للاوراق المالية ذات الفائدة الثابتة. والسبب هو ان العائد الثابت على هذه الاوراق المالية يعد افضل او اسوا نسبيا، حسب عائد السوق الجديد (أي الفائدة التي يتم الحصول عليها اذا تم شراء نفس الورقة المالية في السوق).

ان الكسب / الخسارة في عائد معين بشكل اكبر / اقل من المعدل السوقي يرتفع عادة مع زيادة امد الفترة التي نحن بصدها، وهذا مايعرف بخطورة السوق. ومقترح لجنة بازل (1) فيما يخص متطلبات راس المال بالنسبة للاوراق المالية كديون يركز على هذا الجانب الاخير من مخاطر

معدلات الفائدة، أي مخاطر السعر. ان مقترح اللجنة يشمل الاوراق المالية الحاملة للفائدة، وكذلك منتجات المشتقات والمستقبلات والخيارات المتعلقة باتفاقيات الدين والمبادلات (المقايضة) المتعلقة بالخيارات بمعدل الفائدة ومن جهة اخرى فهو لايطبق على مخاطر معدل الفائدة (اما مخاطر الاسعار او الاثر على القوة الايرادية المحتملة) المرتبطة مع الانشطة الاخرى للمصرف.

راس المال المطلوب لمواجهة المخاطر الخاصة

تتألف متطلبات راس المال الخاصة بالاوراق المالية كديون، كتلك الخاصة بالاسهم من مجموعتين، الاولى تخص المخاطر الخاصة، والاخرى تخص مخاطر السوق العامة. وراس المال المطلوب في مواجهة المخاطر الخاصة يستخدم للحماية ضد التغيرات الحاصلة في سعر ورقة مالية معينة.

ومثل هذه التغيرات قد تتولد بفعل حصول تغير في التقييم الائتماني للمصدر، والخطورة الخاصة هي ممثلة لخطورة الائتمان، الا انها اوسع منها، لانها تتعلق مواقف البيع، وكذلك مواقف الشراء. ولذلك فان راس المال المطلوب لمواجهة الماطر الخاصة سيحل محل متطلبات راس المال الحالية المخصصة لمواجهة مخاطر الائتمان، وراس المال المطلوب لمواجهة المخاطر الخاصة مشار اليه بنسب مئوية موضحة في الجدول ادناه⁽¹⁷⁾:

الجدول (14)

النسب المئوية لراس المال المطلوب في مواجهة المخاطر الخاصة

النسبة راس المال المطلوب	الفئات
صفر بالمئة	الاوراق المالية الحكومية
	اوراق مالية مؤهلة ذات الاستحقاق التالي:
0.25%	اكثر من (6) اشهر
1.00%	6-24 شهر
1.60%	اكثر من (24) شهر
8.00%	حالات اخرى

Source: Longstaff FA, and Schwartz, SE, Interest Rate Volatility and the term structure, Journal of finance, vol.47, 1992, p:1259.

ان فئة (المؤهلة) في الجدول اعلاه، تحتوي على اوراق مالية كديون ذات تقييم ائتماني مرتفع. وحالة الخطورة الخاصة بالنسبة للفئة المؤهلة المكونة من اوراق مالية كديون معتمدة على الاستحقاق الخاص. والسبب في ذلك هو ان حالة عدم اليقين بشأن الجدارة الائتمانية تزداد مع زيادة عمر الورقة المالية. وهذا ينعكس في الحقيقة القائلة بان الهوامش (Spread) بين الاوراق المالية الخاصة بالشركات وتلك الخاصة بالحكومة تتجه نحو التوسع سوية مع توسع حالة الاستحقاق، كما يلاحظ من الجدول السابق.

متطلبات راس المال في مواجهة مخاطر السوق العامة

ان كيفية حساب راس المال المطلوب في مواجهة مخاطر السوق العامة اكثر تعقيدا مما سبقا الا اننا سنحاول تلخيص ذلك.

ان مواقف الشراء والبيع(*) في حالة الاوراق المالية كديون ومشتقات توضح في سلم استحقاق معين يتألف من (13) فئة استحقاق، كل منها لها وزن محدد سلفا بشأن المخاطرة، وتعكس هذه الاوزان الحساسية النسبية للاسعار الخاصة بالاسناد. وتتراوح من (0.20%) عند الطرف الاقل من حالة الاستحقاق الى (6%) بالنسبة للاستحقاق الاطول. والمواقف ذات المدة الاقل من شهر واحد هي مستبعدة من موضوع متطلبات راس المال(18).

ان مجموع المواقف المرجحة وفقا للمخاطرة، أي المقدار الذي تتجاوز به مواقف الشراء المرجحة بالمخاطرة مواقف البيع او العكس بالعكس، يشكل العنصر الاول من متطلبات راس المال. وفي هذا الحساب يوجد هناك توازن تام بين مواقف البيع والشراء.

والموقف الصاف المستحصل من هذا التوازن لا يعكس بالكامل مخاطر السوق في حساب التبادل. والاوراق المالية المختلفة كديون ذات الاستحقاق المتماثل لا يتغير بالضرورة على نحو مشترك. وهامش معدل الفائدة ومن ثم الفارق السعري بين سندات الاسكان مثلا، وسندات الحكومة ذات الاستحقاق المتماثل لي ثابتا، ولا تتغير معدلات الفائدة لاستحقاقات مختلفة بنفس المدى، والتغيرات في منحني العائد ليست دائما متوازنة على طول حالة الاستحقاق.

وتكون زيادة معينة للفئة الاولى من راس المال المطلوب ضرورية للسماح بوجود تباين مشترك لمختلف معدلات الفائدة ضمن كل مدى زمني وبين المديات الزمنية.

(*) مواقف الشراء والبيع في هذا الصدد لا تشير الى الاستحقاق الخاص، وانما الى اذا كانت زيادة معدل الفائدة تؤدي الى كسب معين (موقف البيع)، او خسارة (موقف الشراء).

وتظهر التجربة بأنه كلما كان الفارق في الاستحقاقات اصغر كلما كان التغير المشترك في معدلات الفائدة اكبر، وكلما كانت الاستحقاقات الخاصة اقرب، كلما كانت حالة المستوى الصاف بين مواقف البيع والشراء اكبر، وبالنسبة للمواقف في نفس المدى الزمني فان تغطية راس المال تكون مطلوبة (10%) من المواقف الصافية المرجحة بالمخاطرة. ولكي تتوازن مواقف البيع والشراء ما بين المديات الزمنية المختلفة فان تغطية راس المال تكون مطلوبة لغاية (150%)⁽¹⁹⁾.

مفهوم اوسع لراس المال

تطالب قواعد الملاعة المالية بان يكون وعاء راس المال لاي مصرف مساويا، على الاقل لمتطلبات راسماله في كل الاوقات، وتحدد القواعد السائدة وعاء راس المال عل انه راس المال الذي يكفي لتغطية مخاطر الائتمان للمصرف، والحد الأدنى للاستحقاق الاصلي لراس المال المؤهل في هذا الوعاء هو (5) سنوات.

وتختلف طبيعة مخاطر السوق عن طبيعة مخاطر الائتمان، والتي تسود عادة في حالة الصيرفة التقليدية وتكون التزامات الائتمان طويلة الاجل، وليس سائلة ومدونة باقل من كلفة السوق وللتبادل افق اقصر، وتظهر الارباح والخسائر على محو متكرر واكثر وفي كثير من الدول يتم تدوين حساب التبادل بالقيم السوقية، ويعاد تقسيمه بفترات قصيرة واحيانا يوميا. ولذلك تكون متطلبات راس المال في مواجهة مخاطر السوق اكثر تقلبا من متطلبات المتعلقة بمخاطرة الائتمان، ولهذه الاسباب تجد لجنة بازل (1) بأنه من الملائم توسيع تعريف وعاء راس المال ليضم دين ثانوي معين معرف على انه راس المال ذو الفئة (3)، ويتم ادخاله في الوعاء عند حساب تغطية مخاطر الاسهم والاوراق المالية كديون في حساب التبادل. والحد الأدنى للاستحقاق الاصلي لمثل راس المال هذا هو سنتين ويجب ان يكون قابلا لاعادة الدفع قبل موعد اعادة الدفع المتفق عليه، ما لم يرى المشرف على المصرف غير ذلك⁽²⁰⁾.

وهذا الدين يخضع ايضا لشرط حبس راس امال (Lock - in) وبذلك الوسيلة فقد لا يتم دفع الفائدة ولا الاصل (حتى عند الاستحقاق) اذا انخفضت تغطية راس مال المصرف دون مستوى معين. ان مقدار راس مال الفئة (3) هذا محدد بـ (250%) من راس مال الفئة (1)^(*).

(*) يتضمن هذا الامر به على الاقل $100 / (250+100) < 28.5\%$ من هذه المخاطرة يجب تغطيتها من راس المال الاساسي.

- مقررات لجنة بازل (2)

جاءت مقررات لجنة بازل (2) لتتلافى الاخطاء الحاصلة في مقررات لجنة بازل (1)، وان الاهمية التي انبثقت منها اجراء التعديل لصالحها، جملة من الاسباب لعل اهمها هو⁽²¹⁾:-

1- قصور في تصنيف الدول وفقا لدرجة المخاطرة، فقد جرى تصنيف الدول الاعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية متدنية المخاطر ووضعت الدول العربية ضمن الشريحة الثانية.

2- عدم وجود مقياس دقيق لقياس المخاطر الائتمانية والمخاطر الاخرى، فعلى الرغم من تصنيف اللجنة للمخاطر ووضع الاوزان لها، الا ان الواقع العملي اثبت عكس ما كان متوقع من قبل اللجنة حول خفض المخاطر الائتمانية وفق تلك الالية حيث ازدادت المخاطر الائتمانية وتراجع حجم الموجودات المنخفضة المخاطر في ميزانيات المصارف بشكل عام، وبشكل خاص في الدول المتقدمة.

3- لجنة بازل (1) لم تشجع الادارة المصرفية على اعتمادها الكفاءة والجدية في التعامل واحتساب المخاطر من كل الجوانب، والسعي للوصول الى اساليب تقنية حديثة تعمل على تقليل المخاطر.

4- تعدد انواع المخاطر التي تتعرض لها المصارف مما يتطلب توسيع قاعدة راس المال لتستوعب المخاطر الاخرى، كمخاطر العولمة والاندماج، مخاطر السمعة والشهرة وغيرها، وضرورة التوصل الى اساس مناسب لحساب راس المال اللازم لمواجهة هذه المخاطر.

5- وضعت لجنة بازل (1) نظام غير دقيق لاوزان مخاطر ديون المصارف، اذ ان هذا التقييم يطبق بغض النظر عن وضعية الدين الفعلية للطرف المدين، وبغض النظر عم عملية تقييم هذا الدين قبل تقديم المصرف للدين، وكذلك التمييز الواضح للدول المنتمية الى منظمة (OECD) بتصنيف ائتماني متدني المخاطر.

6- تطور النظام المالي والمصرفي وتشعب اعمال المصارف وانتشارها في اسواق عالمية ودول مختلفة فقد ظهرت كيانات مصرفية كبيرة نتيجة لعملية الاندماج.

أولاً:- مقررات لجنة بازل (2)⁽²²⁾

- 1- زيادة كفاية رأس المال المصرفي لتصبح (12%) بدلا من (8%).
- 2- استخدام التصنيف الداخلي للقروض كأحد أسس احتساب درجة وأوزان المخاطر.
- 3- قياس المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية بمعناها الواسع.
- 4- زيادة مستوى الشفافية والإفصاح.
- 5- الأسس العلمية الخاصة بقواعد الملاعة المالية للمصارف فإن يمكن إيجازها بالآتي:-
- نظام إدارة المخاطر المصرفية الخاص بكل مصرف والمراجعة المفروضة عليه من البنك المركزي.
- نظام التصنيف الداخلي للمقترضين والقروض والتسهيلات.
- السماح باستخدام أدوات التحوط (Hedging) (بعد تحرير سعر الصرف) وكيفية مراقبتها وفي الإطار الذي يحدده البنك المركزي.
- زيادة مستوى الإفصاح في ميزانيات المصارف، ولا سيما فيما يتعلق بحجم المخاطر الثلاث سائلة الذكر وحجم المخصصات الواجب تجنب كل منها.
- نوعية البرامج التكنولوجية التي تستخدم في تحديد هذه المخاطر وقياسها وإصدار الإحصائيات المختلفة المتعلقة بها.
- أن تكون كفاءة السلطات الرقابية على أعلى مستوى لضمان رقابة فاعلة.
- وضع أساس الكمي لقياس مخاطر العمليات (مخاطر التشغيل (Operational Risk)).

ثانياً:- مقررات لجنة بازل (2) والمصارف العربية

لابد للاقطار العربية من تطبيق مقررات لجنة بازل (2) وإن كانت إلى حد ما غير عادلة بحق هذه الدول، وبالفعل فقد هيات معظم الدول العربية جهازها المالي والمصرفي من أجل تطبيق هذه المقررات، وذلك لأن هذه الدول تعمل في ظل النطاق الدولي وإن المصارف العربية أصبحت مفتوحة في تعاملها مع المصارف والأسواق العالمية، فإن هنالك العديد من فروع المصارف غربية في الخارج وهنالك استقبال واضح في الدول العربية لفروع المصارف الأجنبية في بلدانها، وكذلك مشاركات المصارف العربية في المنتديات العالمية التي تعالج مشاكل الصناعة المصرفية كالمؤسسة المالية الدولية ومؤسسة المصارف العربية، من اتباع مقررات لجنة بازل (2) لأنها وضعت العديد من التعديلات على مفهوم كفاية رأس المال وطرق حسابه ونسبته.

ان الانظمة المصرفية العربية غير متطورة، ولا تتوافر انظمة رقابية قادرة على قياس ومعالجة المخاطر المعقدة والمتطورة، وكذلك ان معظم الدول العربية ومؤسساتها ليست موضع تقييم وتصنيف في الوكالات العالمية لذلك فهي تطبق وزن المخاطر (100%).

وقد صنفت لجنة بازل (1) الدول العربية بانها دول عالية المخاطر مما يؤثر على حجم الاستثمارات الاجنبية للمصارف العربية وعلى استثمارات المصارف العربية في الخارج.

ويتطلب تطبيق مقررات لجنة بازل (2) من الدول العربية زيادة جديدة الى راس مالها لتغطية المخاطر التشغيلية ومخاطر السوق مما يؤثر على البلدان العربية المقترضة ويعرض المالية العامة لهذه البلدان الى اختلالات عميقة ومزمنة⁽²³⁾.

وعلى اية حال، فان معايير كفاية راس المال لها اثر مهم على النشاط الاقتصادي، عن طريق التأثير على اداء هذه البنوك وسلوكها، وتعرض دراسة صدرت باسم (Chiuri, Ferri, and Majnoni (2002)، ادلة تجريبية، على ان نسب كفاية راس المال الجديدة ربما اسهمت في حدوث تخفيض حاد في الائتمان المصرفي وحدوث نقص في السيولة الكلية في البلدان النامية بشكل عام والبلدان العربية بشكل خاص، ومن المرجح ان تكون تلك الاثار غير متجانسة بين البنوك وبين البلدان، فالبنوك التي تواجه قيودا على راس المال من الارجح ان تقيد الائتمان بقدر اكبر مما تلجا اليه البنوك التي لا تواجه قيودا من هذا القبيل.

ومن الممكن ان تؤدي زيادة الاعتماد على رؤوس اموال البنوك الى زيادة تشابك عملية ادارة السياسة النقدية، وعلى وجه الخصوص قد يشكل مستوى رؤوس اموال البنوك قيد على جهود السلطات النقدية الرامية الى توسيع نطاق السيولة في السوق، على سبيل المثال ان السلطات النقدية ارادت ان تزيد عرض النقد اما بشكل مباشر عن طريق الاحتياطات الالزامية او بشكل غير مباشر عن طريق عمليات السوق المفتوحة، قد يخفق هذا الجهد اذا كانت البنوك تواجه قيودا على راس المال. وما لم تستوفي البنوك الحد الادنى لراس المال القائم على المخاطر والبالغ (8%) او ما لم تستوفي حد ادنى تنظيمي اخر، فانها لن تكون قادرة على تقديم القروض. ومن الطبيعي تحاول البنوك استباق هذا الوضع بان تحتفظ بالمزيد من راس المال وتتحاشي التعرض لفقد على راس المال. ولكن راس المال يقترن بتكلفة ونتيجة لذلك قد يؤثر هذا على مستوى الاقتراض من البنوك ويؤثر معه على نشاط الاسواق⁽²⁴⁾.

اما اتفاقية بازل (2) التي تعمل على تقوية الروابط بين الاقتراض من البنوك وبين رؤوس اموال البنوك، فمن المرجح ايضا ان تؤدي حدوث صدمة سالبة تضرب الميزانيات العمومية للمقترضين الى احداث اثر معاكس على رؤوس اموال البنوك. ومن ثم يؤدي ذلك الى التدهور في جودة

الميزانيات العمومية للمقترضين من جراء ما يحدثه تراكم الخسائر من اثر سلبي على راس المال السهمي للبنوك. وتؤدي هذه الآثار مجتمعة الى تضخم الطابع المسامر للاتجاهات الدورية في شروط كفاية راس المال. وبقدر ما تكون بلدان الاسواق الصاعدة قائمة على البنوك، والارجح ان تعاني من الصدمات السالبة، بقدر ما يعني ذلك ان يمر وقت اطول بكثير حتى تتعافى تلك الاقتصادات من مراحل الهبوط وان يحدث بوجه عام تضخم لتاثير الدور الاقتصادية.

وسوف تتاثر الحكومات ايضا في ظل اتفاقية بازل (2)، فرغم ان هذه الاتفاقية ابقت على نفس الحدود الدنيا المتعلقة براس المال للإلزامي المرجح بالمخاطر، فانها تقترح اجراء تقدير لمراتب الجدارة الائتمانية للمقترضين على ايدي هيئات خارجية في حالة البنوك التي لا يتوافر لديها نظام داخلي خاص لتقدير مراتب الجدارة الائتمانية، ومن ثم اذا كانت هيئات تقدير مراتب الجدارة الائتمانية ترى ان الحالة المالية للحكومة المعنية تعد حرجة، فسوف يعني اعطاء مرتبة متدنية للكيان السيادي المعني فرض رسم اعلى على راس المال، ولتحاشي فرض رسم اعلى على راس المال او مخاطرة تخفيض مراتب الجدارة الائتمانية، قد تلجأ البنوك المحلية وكذلك البنوك الاجنبية الى تخفيض الاقراض الى الحكومة، وقد هذا الحكومات بدوره على السعي الى ايجاد سبيل اخر لتمويل احتياجاتها وقد يمثل ضغطا عليها لاعادة ترتيب نفسها من الداخل في مجال المالية العامة.

المبحث الثالث : التجربة العراقية في تطبيق معيار كفاية رأس المال (مقررات لجنة بازل)

أقر البنك المركزي العراقي قاعدة حساب كفاية رأس المال على وفق إطار لجنة بازل منذ عام 1994 بعد إجراء تكيف للتسميات وتغيير للنسب استناداً إلى واقع النظام المصرفي العراقي، وقد قام البنك المركزي بتحديد خمسة أوزان هي: (صفر%، 10%، 20%، 50%، 100%) يتم تطبيقها على بنود الموجودات داخل ميزانية المصرف وخارجها لغرض ترجيح مبالغها والتوصل إلى الصافي الذي يعتمد في حساب نسبة الكفاية على وفق المعادلة الآتية :

$$\text{معيار كفاية رأس المال} = \frac{\text{صافي رأس المال الأساسي} + \text{صافي رأس المال المساند}}{100} \times \text{الموجودات الخطرة المرجحة داخل الميزانية وخارجها}$$

وحدد البنك المركزي العراقي حداً أدنى لتطبيق نسبة كفاية رأس المال على المصارف العراقية كلها هو 15% الذي خفض لاحقاً إلى 12% للمصارف الحكومية فقط بسبب خصوصية أعمالها، وكونها مسؤولة عن قبول ودائع الدوائر الحكومية، وتقديم القروض اللازمة لها فضلاً عن انخفاض رؤوس أموالها⁽²⁵⁾. ويوضح الجدول رقم (15) نسب معيار كفاية رأس المال لمصارف عراقية مختارة للسنوات 1994 – 2002 .

الجدول (15)

نسب معيار كفاية رأس المال لمصارف عراقية مختارة للمدة من 1994 لغاية 2002

المتوسط العام	المصارف				معيار الكفاية السنوات
	الشرق الأوسط	التجاري العراقي	الرشيد	الرافدين	
	%18.35	%43.955	%11	%33.6	1994
	%13.24	%12.633	%9	%13.4	1995
	%40.67	%73.933	%24	%41.8	1996
	%18.53	%40.383	%23	%35.6	1997
	%15.27	%28.82	%20	%31.92	1998
	%21.17	%26.425	%13	%24.851	1999
	%23.35	%32.943	%12.6	%29.343	2000
	%28.5	%42.704	%15	%22.55	2001
	%26.7	%33.823	%17	%30.73	2002
%26.38	%22.85	%37.29	%16.07	%29.31	M
%9.67	%8.34	%16.79	%5.31	%8.23	S.D

المصدر: حسين أحمد حسين المزوري، اثر مقررات لجنة بازل المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال في توظيف أموال المصارف (دراسة تحليلية في بحينة من المصارف العراقية)، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، قسم ادارة الاعمال، 2005، ص 117.

يتضح من الجدول (15) ان أعلى نسبة كانت في عام 1996 في جميع المصارف العراقية المختارة، ففي مصرف الرافدين بلغت النسبة (41.80%)، وفي مصرف الرشيد بلغت (24%)، وفي المصرف التجاري العراقي بلغت (73.93%)، وفي مصرف الشرق الأوسط بلغت (40.67%). أما اقل نسبة لكفاية رأس المال فكانت في سنة 1995 في جميع المصارف العراقية المختارة. ويلاحظ ان أعلى وسط حسابي لهذه السنوات حققه المصرف التجاري العراقي إذ بلغ (37.29%) بانحراف معياري بلغ مقداره (16.79%) .

الصعوبات التي واجهت المصارف العراقية في تطبيق مقررات لجنة بازل

ركزت لجنة بازل على وجود إدارة للمخاطر في المصارف وتكمن الصعوبة هنا في عدم وجود أية خطوات للمصارف العراقية في هذا المجال، لما يترتب عليه من كلفة إضافية تتحملها المصارف

فضلاً عن أن تنفيذه يتطلب مدة ليست قصيرة، وعلى أية حال فيمكن إيجاز اهم الصعوبات التي واجهت المصارف العراقية في تنفيذ متطلبات لجنة بازل وهي:-

1- صغر حجم المصارف التجارية العراقية

على الرغم من التطور الذي شهدته المصارف العراقية من حيث زيادة موجوداتها ورؤوس أموالها، إلا ان هذه المصارف لا تزال تعاني من صغر أحجامها مقارنة بالمصارف الدولية، وقد كان أعلى مجموع وصلت إليه موجودات المصارف العراقية المختارة خلال عام 2002 على النحو الآتي⁽²⁶⁾ :

- أ- مصرف الرافدين 1.546.136.812.000 دينار عراقي.
 - ب- مصرف الرشيد 1.116.161.089.000 دينار عراقي.
 - ج- مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار 70465107760 ديناراً عراقياً.
 - د- المصرف التجاري العراقي 42681322305 دنائير عراقية.
- (وهذه الموجودات في الواقع تقل عن موجودات اكبر مصرف عالمي وهو (Deutsche Bank) البالغة (732.5) مليار دولار، وتقل عن موجودات أكبر مصرف في الوطن العربي من حيث رأسماله وهو البنك السعودي الأمريكي الذي لم يتجاوز ترتيبه 147 عالمياً عام 2002)⁽²⁷⁾ .

2- جمود المصارف العراقية عن مواكبة التطورات في الصناعة المصرفية الحديثة

ان السنوات التي تلت عام 1990 قد جعلت العراق بعيداً عن الساحة العربية والدولية التي شهدت تطورات في كل المجالات لاسيما في المجالين المالي والمصرفي الأمر الذي أدى إلى أن يتسم الجهاز المصرفي العراقي بالظواهر الآتية:

- أ- تخلف في التشريعات والقوانين المطبقة في مجال الصيرفة وفي مقدماتها الاختلاف الحاصل بين قانون البنك المركزي (لاسيما أحكام الباب الخامس منه) وقانون الشركات.
- ب- ما زال الجهاز المصرفي العراقي متخلفاً في مجال تقنية الحاسبات والانترنت فيما يتعلق بالجهاز المصرفي ولا وجود لمحطة طرفية بين البنك المركزي العراقي وبقية المصارف المجازة لضمان انسيابية البيانات الخاصة بنشاط أي مصرف والتطورات اللاحقة عليها.

3- تغطية مخاطر التشغيل

ان العامل الإضافي الذي يشكل صعوبة لدى المصارف التجارية العراقية في الالتزام بالاتفاقية الجديدة لبازل هو تغطية مخاطر التشغيل، وهذا العامل لم يكن مطلوباً في اتفاقية بازل الأولى مما يستدعي من المصارف العراقية تخصيص نسبة محددة من رأسمالها لمواجهة مخاطرها التشغيلية التي تختلف طبقاً لأنشطة كل مصرف وأنظمتها.

وعلى الرغم من الصعوبات التي تواجهها المصارف التجارية العراقية في تطبيق المعيار الجديد إلا ان هناك إجراءات وتدابير اتخذها البنك المركزي العراقي من أجل تأمين الالتزام السليم للمصارف العراقية بمعايير بازل الجديدة منها⁽²⁸⁾:-

- قيام البنك المركزي العراقي بتعديل رؤوس أموال المصارف تلبية لمتطلبات بازل 2 ليصبح الحد الأدنى لرأس مال المصرف القائم حالياً بما لا يقل عن (10) مليار دينار عراقي، و (50) مليار دينار عراقي للمصرف المنوى تحديثه و(30) مليون دولار لفرع المصرف الأجنبي.
- إصدار مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق القاعدة المحاسبية رقم (10) المتضمنة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف والمنشآت المالية المماثلة.
- أجرت المديرية العامة للإحصاء والأبحاث عدة دراسات بخصوص المخاطر المصرفية القائمة في المصارف العراقية لغرض تحديدها، وتخفيض نسبها بما يتفق مع المعيار الجديد لبازل.
- قيام البنك المركزي العراقي بإعداد دورات لتدريب المنتسبين داخل العراق وخارجه.

الاستنتاجات

ان الالتزام بتطبيق متطلبات كفاية راس المال للجنة بازل (نقصد بها الاولى والثانية على حد سواء)، هو امر مسلم به سواء اكان المصرف دولياً او محلياً، وذلك لان متطلبات اللجنة امتازت بالشمولية من حيث الادوات او التطبيق العملي، هذا من جهة، ومن جهة اخرى ان الالتزام بمتطلبات لجنة بازل تدعم ثقة المودعين بالمصرف وتدعم بالوقت ذاته عمليات وأنشطة واستثمارات المصرف المعني.

وتعد الالتزامات بمتطلبات لجنة بازل خطوة نحو تبني مجموعة ترقيات لتحديث النظم المصرفية الدولية بشكل عام والعربية بشكل خاص، بحيث يجعلها متوافقة ومنسجمة من حيث الاداء مع البيئة المصرفية العالمية. وتكون متطلبات لجنة بازل حافزاً لتطوير الصناعة المصرفية بشكل

يجعلها تقلص قدر الامكان عنصر المخاطرة بحيث تجعل من ادارة المخاطر التي نادت بها اللجنة ذات كفاءة عالية ومثمرة في الوقت ذاته.

وحتى المصارف العربية بشكل عام و المصارف العراقية بشكل خاص لم تكن مهمله لمتطلبات لجنة بازل وهذا بحد ذاته يعني مواكبة النظم المصرفية العربية للتطورات والاحداث الجديدة التي تطرأ في النظم المصرفية العالمية، مما يترك انطبعا جيدا لدى المتعاملين لتلك المصارف بانها لازالت تتبنى الخطوات الجديدة والحديثة في مجال الصناعة المصرفية وان كانت تلك المصارف قد يثقل عن كاهلها تطبيق هذه المتطلبات. ولكنها قامت بتطبيق المقررات بشكل كبير.

وأخيرا، فان متطلبات لجنة بازل وان كانت ذات تطبيق يتماشى مع واقع المصارف العالمية المرموقة في الدول المتقدمة بشكل كبير، ولكنها في الوقت ذاته يمكن انطباق شروطها في حدود سيرة قدر الامكان لواقع المصارف العربية بشكل عام والمصارف العراقية بشكل خاص. وبالتالي فان امكانية استجابة المصارف العربية لمتطلبات لجنة بازل قليلة بالمقارنة مع أي مصرف عالمي متقدم.

المصادر

- 1- Hempel , George H. & Simonson , Donald G. & Coleman . alan B.-Bank Management –John Wiley & Son's Inc. 4th.ed. 1994 , U.S.A, p:265.
- 2- ازهار حسن علي ابو نايلة، الائتمان المصرفي بين تحديات المخاطر وسب المعالجة دراسة تحليلية للمصارف التجارية الخاصة في العراق، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2005، ص61.
- 3- ازهار حسن علي ابو نايلة، نفس المصدر السابق، ص63.
- 4- ازهار حسن علي ابو نايلة، نفس المصدر السابق، ص63.
- 5- David fairlamab (banking capital village beyond capital) institutional investor, august 1994, p:20.
- 6- عبد العزيز محمد احمد المخلافي، تحليل كفاية راس المال على وفق المعايير الدولية، اطروحة دكتورا غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2004، ص81-82.
- 7- Bier wag, go, Duration Analysis: Managing Interest Risk, Ballinger Cambridge, 1987, p:13.
- 8- Buono M, yarru u, The Efficiency of term structure estimation techniques, Amonte Carlo Studu, jounal of fixed income, vol. No.4, pp.s2-3.

- 9- Elton, Ej ang Gruber, mj, edition, john wiley, New York, 1991, p:11.
- 10- Hurgren, RA, Modern investment theory, 2nd edition, prentice – hall, London, 1986, p:86.
- 11- Robert Bergqvist, op. ict., p:17.
- 12- Longstaff, F A and schwartz, E S, Interest Rate volatility and the term structure: A two – factor General Equilibrium model, journal of finance, vol. 47, No.4, 1992, p:1259.
- 13- Bierwag, Go, op. cit. p:18.
- 14- Robert bergqvist, op. cit., p:8.
- 15- Majnoni, G, An Empirical Evaluation of one versus two factor models of the term structure of interest rates, working paper, banca d' Italia, Rome, 1992, p:23.
- 16- Hurgren , RA, op. cit. p:91.
- 17- Longstaff, F A, op. cit. p:1261.
- 18- Mastronikola, k, yield Curves for Gilt – Edged stocks: A New model, Bank of England discussion paper, Technical Series, 1991, no.49, p:19.
- 19- Robert Bergqvist, op. ict., p:9.
- 20- Mc Culloch JH, the Tax – Adjusted yield Curve, Journal of Finance, vol. 130, p:811.
- 21- ازهار حسن علي ابو نايلة، نفس المصدر السابق، ص64.
- 22- Basle committee on banking supervision (Overview of the new Basel capital accord) consultative document, BIS, January 2001, p:6.
- 23- ازهار حسن علي ابو نايلة، نفس المصدر السابق، ص68.
- 24- رالف شامي ومحسن خان وسونيل شارما، القضايا الجديدة في مجال تنظيم النشاط المصرفي، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2003، ص17.
- 25- حسين أحمد حسين المزوري، اثر مقررات لجنة بازل المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال في توظيف أموال المصارف (دراسة تحليلية في عينة من المصارف العراقية)، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، قسم ادارة الاعمال، 2005، ص116.
- 26- حسين أحمد حسين المزوري، نفس المصدر السابق، ص143.
- 27- اتحاد المصارف العربية، الإطار الجديد المقترح من قبل لجنة بازل لكفاية رأس المال والرقابة المصرفية وأبعاده للمصارف العربية، مديرية البحوث في مجلة اتحاد المصارف العربية ، المجلد العشرون ، العدد 33 ، بيروت، ايار 2000، ص8 .
- 28- حسين أحمد حسين المزوري، نفس المصدر السابق، ص145.

.....